

## نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه السلوك التوازني عند القوى التعديلية

### The American Strategic Performance Models' toward Balancing Behavior of the Revisionist Power

أمانة فلاح، جامعة قسنطينة 3، الجزائر

amina.fellah@univ-constantine3.dz

تاريخ القبول: 2020/06/01

تاريخ الإرسال: 2019/12/25

#### ملخص:

عرفت الهيمنة الامريكية على النظام الدولي وقواعده في الآونة الأخيرة تراجعاً ملفت للنظر نتيجة عدة أزمات وتصاعد وتيرة سلوكيات القوى الصاعدة المتحدية لتلك المكانة. وبهدف الحفاظ على هيمنتها، طورت الولايات المتحدة عدة نماذج لأدائها الاستراتيجي ترجمة إلى إستراتيجيات مختلفة. وعليه، تهدف الدراسة ذات الطبيعة الاستكشافية إلى توضيح أهم نماذج الأداء الاستراتيجي الامريكي المستخدمة تجاه السلوك التوازني الذي تبديه القوى التعديلية والرامية لتحدي الهيمنة الامريكية. ومن أجل ذلك، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي، مقترب النسق الدولي ومقترب الهيمنة خدمة لأهداف الدراسة.

وخلص البحث في الأخير، إلى أن تنوع نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي ناتجة بالدرجة الأولى عن السلوك التوازني الذي تظهره القوى التعديلية تجاه الهيمنة الامريكية، إلى جانب سعي هذه الاخيرة من خلال هذه النماذج إلى تأمين مكانتها كقوة عظمى من المنافسة.

\* المؤلف المراسل

**الكلمات المفتاحية:** النماذج – الأداء الاستراتيجي – السلوك التوازني – القوى التعديلية – الولايات المتحدة الامريكية.

**Abstract:**

The US hegemony over the international system and its rules has recently witnessed a striking decline due to several crises and the escalating behavior of the rising powers that challenge such status. And to maintain its hegemony, the United States has developed several models of its strategic performance which translate into different strategies.

Accordingly, the study's exploratory nature aims to illustrate the most important models of US strategic performance used towards the balancing behavior exhibited by the revisionist powers aimed at challenging US hegemony. To this end, we used the Descriptive Method, the Systems Analysis Approach and the Hegemony Approach to serve the objectives of the study.

The research concluded that the diversity of US strategic performance models is primarily a result of the balanced behavior exhibited by the revisionist forces towards US hegemony, in addition to the latter sought through these models to secure its position as a superpower from competition.

**Keywords:** The Models, Strategic Performance, Balancing Behavior, Revisionist Power, United States of America.

**مقدمة:**

تعد الهيمنة أهم محددات صياغة إستراتيجيات القوى الدولية وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية، فهي تسعى من خلال مختلف الاستراتيجيات المنتهجة إلى تأمين مكانتها باعتبارها القوة المهيمنة على النظام الدولي وقواعده.

ويظهر التاريخ مدى صعوبة محافظة القوة الهيمنة على موقعها، فبعد قرن كامل من الهيمنة الامريكية شبه المطلقة، تآكلت تلك المكانة واهتزت نتيجة عدة أزمات أبرزها الحرب العالمية على الإرهاب ومبدأ الحرب الاستباقية، غزو

العراق والازمة المالية لسنة 2008، تزامنت مع بروز العديد من القوى الصاعدة كالصين خاصة، عودة روسيا القيصرية، الهند واليابان. وبغية حفاظ الولايات المتحدة على قوتها المهيمنة المتراجعة والتحكم في سلوك القوى الصاعدة وضبط مسار صعودها وأثاره، دأبت الولايات المتحدة على إعادة مراجعة إستراتيجيتها الأمنية وتحديد نماذج أدائها الاستراتيجي التي ترجمة إلى إستراتيجيات مختلفة أُختير منها ما يتناسب وهدفها. انطلاقاً من هذا، تهدف الدراسة إلى البحث في التساؤل المركزي الموالي: فيما تتمثل أهم نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي المنتهجة للتعامل مع السلوك التوازني للقوى التعديلية؟

تستند الدراسة إلى فرضية مفادها أنه: يرتبط تنوع نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي بالسلوكيات التوازنية التي تظهرها القوى التعديلية المتحدية للمهيمنة الامريكية وبهدف إدامة التفوق الأمريكي على قواعد النظام الدولي. بحكم طبيعة الدراسة الاستكشافية تم توظيف عدد من المناهج من أهمها المنهج الوصفي الذي يظهر من خلال الوقوف على أهم ميزات كل نموذج من نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي وأسباب استخدامه. إلى جانب توظيف مقترب النسق الدولي في دراسة طبيعة تأثيرات المتغيرات الخارجية كصعود القوى الناشئة: الصين، اليابان، الهند وروسيا وتنامي علاقاتها مع مختلف الدول، إلى جانب التغير الراهن في طبيعة التحالفات الدولية والإقليمية، على تراجع المكانة الامريكية والدفء بها نحو انتهاج عدة نماذج لأدائها الاستراتيجي.

هذا، وتم توظيف مقترب الهيمنة لتفسير أسباب تعدد نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي الرامية في مجموعها إلى الحفاظ على الهيمنة الامريكية العالمية.

وتماشياً مع إشكالية وفرضية الدراسة، توزعت هيكلية الدراسة إلى ثلاثة محاور، إلى جانب مقدمة وخاتمة تضمنت بعض الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

**أولا: مفهوم الأداء الاستراتيجي**

سنعرج أولا على تعريف مفهومة الاداء لغة واصطلاحا وهذا قبل الوقوف على مفهوم الأداء الاستراتيجي.

**لغة:** يعني تنفيذ الشيء أو تأديته ودفعه للتنفيذ أو هو بلوغ الشيء ويقال قد أداه أي بمعنى تمت تأديته وتنفيذه (الفيروزبادي، 2008، ص 17)

**اصطلاحا:** وردت عدة تعاريف لمفهمة الأداء نورد أهمها:

- حسب دراكر Druker هي قدرة الدولة المؤسسة (الدولة) على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين الرضا العام والعمل، يفهم من هذا التعريف ان الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق الدولة/ المؤسسة لهدفها الرئيسي وهو البقاء والاستمرارية (الداوي، 2010، ص 218)

- وفقا A. Kherakhem الأداء هو تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول الى الأهداف المسطرة (الداوي، ص 218)

وعلى ضوء تعدد التعاريف نرى ان الأداء هو قدرة المؤسسة او الدولة على استخدام مواردها بشكل كفاء وفعال لتحقيق أهدافها وترجمتها الى واقع ملموس. ويتكون الأداء من عنصرين أساسيين هما: الفاعلية Effectiveness والكفاءة Efficiency. وتقاس الفاعلية وفقا لمعادلة التالية (القيسي، 2017، ص ص 48- 49)

الفاعلية = (قيمة المخرجات الفعلية / قيمة المخرجات المتوقعة) x 100

بمعنى أنه كلما كانت النتائج المحققة (أي ما تم تحقيقه من اهداف) أقرب من النتائج المتوقعة (أي الأهداف المسطرة) كان أداء الدولة أكثر فعالية والعكس صحيح. أما عنصر الكفاءة فتقاس نسبته بتقسيم المخرجات / المدخلات وفقا للنحو التالي:

نسبة الكفاءة =  $RM/Mr$  المخرجات / المدخلات حيث أن  $RM$  هي النتائج المحققة (الأهداف المحققة).

$MR$  هي الموارد المستخدمة (الوسائل المستعملة) أما الأداء الاستراتيجي فله عدة معاني نوجز أهمها فيما يلي:

- العملية الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار وضع جميع الإمكانيات والموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ المخطط المسبق للدولة على الوجه الاتم، يتخلل مرحلة التنفيذ هذه مراحل من التقويم والمراجعة لردم أية فجوات قد تظهر أثناء التنفيذ. (القيسي، ص 49)

- المخرجات والأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها عن طريق آلية معينة تعول عليها في الإنجاز، وهو مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى الى تحقيقها الدول بواسطة استراتيجيات وتكتيكات معينة (Barzelay and Campbell , 2003 , pp95-97)

- أما Angelier فعرفه بأنه أداء يتجسد في قدرة الدولة او المؤسسة على تنفيذ استراتيجيتها وتمكنها من مواجهة القوى المنافسة لها. (مزهوده، 2001، ص ص 87 -88)

من جهة أخرى، هناك من يفسر الأداء الاستراتيجي انطلاقا من مدخل السياسة الخارجية. فالدكتور منعم العمار يعتبر الأداء الاستراتيجي أنه التنفيذ العملي للسياسة الخارجية للدولة بما يفضي الى تحقيق الأهداف، ضمن تكتيك منضبط يدخل في إطار التكتيك الاستراتيجي، أي بمعنى استحضار المقومات الاستراتيجية كافة وتوظيفها في كل مواجهة للدولة بما يفضي في تعضيد مقومات القوة لبناء المواجهة ومن ثم تحقيق الأهداف ضمن عملية التداخل ما بين السياسة الخارجية والأداء الاستراتيجي الكفؤ (القيسي، ص50).

وفي نفس الاتجاه، يذهب الدكتور محمد السيد سليم الى ان الأداء الاستراتيجي هو الحسابات الشاملة لصانع السياسة الخارجية للعلاقة ما بين الأهداف المحددة والوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف، مضيفا انه ثمة ابعادا ضمن خطط وتصورات صانع السياسة تعبر عن الاستراتيجية الخارجية للدولة وأدائها المنضبط (السيد سليم، 1999، ص ص 54 -55)

من جهته، يرى الدكتور مازن الرمضاني بأن الرؤية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي هي مداخل مهمة لضبط مخرج أهم وهو الأداء السياسي الخارجي

(الأداء الاستراتيجي)، فكلما تم ضبط هذه المداخل كان الأداء الاستراتيجي ناجحاً وكفوياً (الرمضاني، 1978، 24)

تسهم حصيلة تفاعل ثلاث مقومات أساسية في صياغة نمطية الأداء الاستراتيجي للدولة وهي: التخطيط الاستراتيجي، التفكير الاستراتيجي والتنفيذ الاستراتيجي، إلا أن جميع هذه المقومات تتوقف على معطى مهم وهو العقيدة الاستراتيجية لصانع القرار السياسي. وفي هذا الصدد يشير الدكتور منعم صاحي العمار إلى أن رأس مال صانع القرار ليس إدارة العلاقات الدولية فحسب، وإنما ما يتم في ذلك بصيغة المدركات وهو ما يساهم بشكل كبير في تشكيل هذه الإدارة (فارس حميد، 176، 2018)

### ثانياً: السلوك التوازني للقوى التعديلية

اهتم باحثو المدرسة الواقعية بمسألة سعى القوى الصاعدة إلى مراجعة الأوضاع العالمية أو الإقليمية لصالحها، حيث فرقوا في هذا الشأن بين قوى صاعدة مراجعة ذات أهداف ثورية وأخرى مراجعة ذات أهداف محدودة. (قنديل، 2006، ص34) فالأولى هي تلك التي تعتبر أن تحقيق مصالحها "الأساسية" هو أمر مرتبط بضرورة حدوث تعديلات جذرية في النظام الدولي أو الإقليمي القائم، أما الثانية فهي تلك التي ترى أن قسماً هاماً من مصالحها الأساسية يمكن أن يتحقق في إطار النظام الإقليمي أو الدولي القائم. (قنديل). وسيتم التركيز في هذا الإطار على الفئة الأولى.

يتم تفاعل الدول في النظام الدولي وفقاً لثلاث نماذج رئيسية: الاندماج، الانعزال، التصحيح أو المراجعة.

يشير النموذج الأول (الاندماج) إلى الإستراتيجيات الدولية التي بنيت على أساس تقبل المبادئ والمعايير السائدة أو ما يسمى هيدلي بول بالمجتمع الدولي، ويتم النظر إلى هذه الدول كقوى الوضع القائم، القوى القانعة أو الراضية، والقوى المحافظة. (توفيق حكيمي، 2014، ص 12)

في حين يشير النموذج الثاني (التصحيح) إلى ما أ صطلح عليه بالدول التعديلية أو التصحيحية، الدول غير القانعة أو الثورية.

أما النموذج الثالث (الانعزال) يتضمن الدول الانعزالية أو الانطوائية كما كان حال اليابان في عصر توكوغاوا خلال القرن التاسع عشر. (Legro, 2007, p. 517) يطلق على القوى التي ترغب بزيادة نفوذها أو السعي إلى تغيير الوضع القائم بالقوى التعديلية Revisionist Powers، وتدرج تحت تصنيف القوى المراجعة للوضع القائم، وهي الدول الراضية للأوضاع الدولية القائمة وتمتلك الرغبة والقدرة على إحداث تغييرات مهمة في نمط التفاعلات الجيوسياسية القائمة في البيئة الاستراتيجية وبما يمكنها من تعزيز مكانتها إستراتيجيا... وإن لم تنجح هذه القوى في جهودها، إلا أنها قد أحدثت هزة فعلية في ميزان القوى وأعدت تقييم مكانتها على نحو جديد في النظام الدولي. (فارس حميد، ص 137).

ووفقا للتعريف الذي قدمه أورغنسكي وكوغلر، فالدول التعديلية أو التصحيحية هي تلك الدول التي ترى لنفسها موقعا جديدا في الجماعة الدولية يناسب قوتها، وتعبّر عن استيائها من موقعها في النظام القائم، وتمتلك الرغبة في إعادة وضع مسودة القواعد التي تجري من خلالها العلاقات بين الأمم. (Alastair Iain Johnston, Op. Cit, p 09)

ويندرج ضمن تصنيف أورغنسكي فئتين من الدول التعديلية: دول قوية وغىر قانعة، ودول ضعيفة وغىر قانعة.

#### أ - دول قوية وغير قانعة

هي الدول التي تشعر بعدم تناسب حجم التأثير الذي تمارسه على الساحة الدولية مع حجم إمكاناتها من القوة المتاحة لها، أو بعبارة أخرى الدول التي ترى أن ثمة فجوة بين ما تحققه فعلا على المستوى الدولي من نفوذ أو تأثير في ظل الوضع الراهن، وبين ذلك المستوى من التأثير الذي هي جديرة به بحكم ما هو متاح لها من إمكانات فعلية. (مصطفى منصور، 1997، ص 123) وانطلاقا من هذا التصور تعمل هذه الدول على تعديل الوضع الدولي القائم لعدم تماشيها مع مصالحها، وإحلال وضع جديد محله أكثر ملائمة لها.

#### ب - دول ضعيفة وغير قانعة

هي الدول التي تشعر بحالة عدم الرضا أو عدم القناعة بموقعها في النسق الدولي في ظل الوضع القائم نتيجة شعورها بالظلم الشديد أو الاجحاف الممارس

عليها من قبل الدول القوية. لذلك عادة ما تكون هذه الدول في الجانب المؤيد للتغيير رغم عدم قدرتها على إجرائه فعلا، لهذا غالبا ما تتحاز هذه الفئة من الدول إلى جانب الدول الكبرى القوية الراغبة في تعديل الوضع الدولي الراهن والقادرة على تعديله فعلا. (حكيمي، 2014، ص 17)

وتعبيرا عن رفضها للأوضاع الدولية القائمة التي لا تستجيب للمكانة الحقيقية التي تستحقها، تنتهج هذه الدول سياسات تصحيحية توصف بالطابع الهجومى أو الثوري عادة والتي تعارض من خلالها مقترحات دول الوضع القائم للسيطرة على قواعد النظام الدولي.

هذه السياسات تمنحها مساحة جديدة في التفاعلات الدولية، والتي تؤثر على دور القوة المهيمنة عالميا، لذا تلجأ هذه الأخيرة إلى وضع نماذج واستحداث أخرى جديدة للتعامل مع سياسات وسلوكيات القوى التعديلية بما يحفظ مكانتها. وهو ما سيفصل فيه العنصر الموالي.

### ثالثا: نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي لسلوك التوازني للقوى التعديلية

إن واحدة من أهم المقتربات الاستراتيجية في إدارة أداء القوة المهيمنة مع السلوك التوازني للقوى التعديلية هو تكييف السلوك الاستراتيجي بنماذج متجددة تضمن استمرار الهيمنة والنفوذ للقوة المهيمنة، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة من أجل استمرار قدرتها على إدارة التفاعلات الجيوسياسية وتمكين ذاتها جيو استراتيجياً.

ووفقا لذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى إدامة التأثير على القوى الدولية والإقليمية، إلا أن إدارتها لسلوك هذه القوى لم يستقر على نمط واحد بسبب الاندفاع المتزايد من قبل القوى الرئيسية في النظام الدولي نحو زيادة قوتها، الامر الذي يجعل المتخصص في الدارسات الدولية والاستراتيجية أمام أنماط متجددة بسبب السلوك التوازني الذي تقوم به القوى في النظام الدولي.

نستعرض في الجدول الموالي أهم نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي المنتهجة لموازنة سلوك القوى التعديلية، مع التركيز بالشرح والتفصيل على نموذج الموازنة عن بعد باعتباره أحدث الاتجاهات التي برزت في أدبيات توازن



## نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه السلوك...

أمينة فلاح

القوى على المستوى العالمي والتي ينادي بها الاستراتيجيين الأمريكيين في الوقت الراهن إلى جانب إستراتيجية التحوط.

### الجدول رقم 1: نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي

نماذج الأداء الاستراتيجي	الفترة الزمنية	مضمونها
نموذج التدخل	فترات متقطعة 1914، 1943	من أجل حفظ مصالحها وأهدافها العملية، استخدمت الولايات المتحدة التدخل ضمن نوعين: دفاعي يفضي لإبقاء الوضع على ما هو عليه مثل التدخل في غواتيمالا 1954، لبنان 1958، كوبا 1961، الدومينكان 1945 وتشيلي 1974. أما التدخل الهجومي يهدف إلى إسقاط نظم حكم وتغييرها بما يخدم المصالح الأمريكية مثل التدخل للإطاحة بالرئيس البنمي "نورمان توريغا"، نظام طالبان 2001، النظام العراقي 2003 والنظام الليبي 2011.
نموذج التواجد	بدأ في 1962 وتم تعويضه منذ 1980	يرتكز على البحث عن مناطق للنفوذ والتواجد العسكري خاصة المناطق الحساسة عالمياً لتكون مرتكزا للسيطرة الاستراتيجية العالمية. كما في حصار كوبا وكذا انشاء قوات الانتشار السريع R.D. F في الخليج العربي
نموذج الاحتواء والردع	1946 و 1993	بلوره جورج كنان ونفذته حكومة هاري ترومان، يرتكز على مفهوم محاصرة العدو لكبح جماحه عن المقاومة وهي تمثل الحصار الشامل بمختلف ألياته. طبق ضد السوفييت 1946، وضد العراق وإيران بصيغة الاحتواء المزدوج في 1993، ومع كوريا الشمالية.
نموذج التحالفات الدولية	بدأ منذ 1914 واستمر للجوء اليه في فترات متقطعة	يتم اللجوء اليه بحكم مقتضيات طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى والاستراتيجيات وتنوعها ومن أمثلة ذلك حلف شمال الأطلسي 1947، حلف جنوب شرق آسيا 1954 وحلف بغداد والتحالف الدولي ضد العراق عام 1991.
نموذج الحرب الوقائية والاستباقية	تم اللجوء اليه بعد 2001	يقصد بالأداء الوقائي توجيه ضربة للخصم قبل تمكنه من بلورة قوته بصورة كاملة للحيلولة دون توجيهها ضد الطرف الأول. أما الضربة الاستباقية فهي توجه ضد قوات الخصم التي تم نشرها بصورة فعلية.
نموذج القوة الذكية	2009-2016	استخدمت في عهد الرئيس باراك أوباما من خلال استراتيجية إعادة التوازن، وهو نموذج يجمع ما بين القوة الصلبة والناعمة. وتم تطبيقه في ليبيا وإقليم آسيا الباسيفيك.

المصدر: محمد وائل القيسي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة

باراك أوباما انموذجا، ص ص 53- 55

يتضح من الجدول أعلاه، أن تنوع نماذج الأداء الاستراتيجي الأمريكي خلال الفترات الزمنية المختلفة جاء نتيجة تغير أوضاع البيئة الدولية من الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة إلى التعددية المهدة لتلك المكانة، فضلا عن

مشكلة إدارة التحالفات الجديدة على المستوى الإقليمي أو الدولي. وبهذا، مثلت تلك النماذج تكييفا إستراتيجياً مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية الجديدة حفاظاً على الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وتماشياً وأهداف الاستراتيجية الأمريكية بمختلف مناطق العالم.

### نموذج الموازنة عن بعد Offshore Balancing

يسمى أيضا بـ"التوازن خارج المجال"، "التوازن الخارجي" أو "إحداث التوازن عن بعد". ويمثل هذا النموذج حالة التوجه الاستراتيجي الذي تكون فيه القوى العظمى خارج الإقليم وتراقب عن بعد توازنات القوى دون أن تكون طرفاً فيها، وبالتالي تكون حامل الميزان والطرف الموازن غير المباشر (فارس إلياس، 2016، 144).

يعد هذا النموذج النسخة الحديثة والأكثر نشاطاً لاستراتيجيات تمرير المسؤولية، Buck-passing Strategies حيث تتجنب الدولة التدخل المباشر لمواجهة التهديدات، وتلقي المسؤولية في الموازنة والمواجهة العسكرية إلى قوات الحلفاء الإقليميين باعتبارهم أصحاب المصلحة الأصلية الأكبر في تحقيق التوازن ومنع الهيمنة، مع إمكانية تقديم الدعم اللوجستي لهؤلاء الحلفاء والتدخل فقط عند الضرورة في حال عجز هذه الدول. (جلال معوض، 2017، ص16)

وهو ما تجسده السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، في هذا الإطار أوضح ستيفن سيمون وجوناثان ستيفنسون، أن هذا النموذج يرتكز على معادلة تقوم على امتناع الولايات المتحدة عن نشر أي قوات عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وعن استخدام نفوذها لتحقيق التأثير وحماية المصالح الأمريكية، وهذا بالارتكاز على: (Simon and Stevenson, 2015, p10)

- الانسحاب الناضج: حيث يستمر الوجود العسكري الأمريكي في مناطق الصراع بالإبقاء على القواعد العسكرية الأمريكية بنفس قواتها إلى جانب استمرار الغارات الجوية.
- تأمين أداء الحلفاء: إن الانسحاب الناضج يتطلب تشجيع حلفاء الولايات المتحدة بالاعتماد أكثر على قوتهم العسكرية، مع التأكيد على تقديم

الدعم لهم حتى يتم تجنب القيام بأي مغامرات عسكرية. ويرتبط ذلك بضرورة قيام الولايات المتحدة بتجنب إعاقة أولويات حلفائها وشركائها الإقليميين حتى تتمكن من الانسحاب الناضج.

- الدبلوماسية: يتطلب من الولايات المتحدة أن تقوم بإعادة ترتيب أولويات عملها الدبلوماسي.

تم تطوير هذا المفهوم من طرف المدرسة الواقعية الجديدة، ونادى به المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين بصفة منتظمة، من أهمهم "كريستوفر لاين" سنة 1992 و "ستيفن والت" و "جون ميرشايمر" في عام 2016 في مقالتهما المنشورة في مجلة Foreign Affairs، المعنونة بـ "التوازن خارج المجال: إستراتيجية التفوق الأمريكية الكبرى"، باعتبارها إستراتيجية مقابلة أو بديلة تعمل على صد محاولات إحداث تغيير النظام الدولي بأقل التكاليف، وبقاء الولايات المتحدة كدولة مهيمنة على قواعد النظام الدولي. تتمثل المصلحة الأمريكية من خلال هذا النموذج في منع ظهور قوة مهيمنة ومنافسة في أقاليم مختلفة مثل منطقة أوراسيا، الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، من خلال التحالف مع القوى الإقليمية الأساسية وتحميلها تكلفة الدفاع عن نفسها لتقليل العبء الأمني على واشنطن.

ويرى كريستوفر لاين Layne أن الموازنة عن بعد هي إستراتيجية كبرى

لتوازن القوى تحدده خمس اعتبارات رئيسية: (Layne , 1997 ,p112)

- أنها إستراتيجية لعالم ناشئ متعدد الأقطاب.
- مواجهة الولايات المتحدة صعوبة متزايدة في الحفاظ على النظام الدولي والسيطرة عليه.
- الاستراتيجية تمنع ظهور الهيمنة الأوراسية وكذا الصينية.
- قدرة الولايات المتحدة على التخلص من التزاماتها العسكرية في أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية.

- من شأن هذه إستراتيجية أن تبقي الولايات المتحدة بمعزل عن حروب القوى العظمى المستقبلية وتعظم من مكانتها النسبية في النظام الدولي.
- من جانبها، أوضح ميرشايمر وستيفن والت أن هذه الإستراتيجية تؤدي وظيفة بقاء الولايات المتحدة قوية وآمنة من دون متابعة إستراتيجية كبرى مكلفة وباهظة الثمن، وهذا بالنظر إلى المزايا التي توفرها والمتمثلة في: (Mearsheimer and. Walt, 2016, pp 78-79)
- تقليص مساحات التزام القوات الأمريكية بالدفاع عن بقية الدول،
- تقليص حجم الموارد التي يجب على الولايات المتحدة أن تخصصها للدفاع،
- كما أنها تتيح مزيدا من الاستثمار والاستهلاك داخل الولايات المتحدة،
- التخفيف من حدة مشكلة الارهاب عبر تحاشي الهندسة الاجتماعية والتقليل من بصمة التواجد العسكري الأمريكي،
- منع الانتشار النووي.
- إلى جانب ذلك، يوفر هذا النموذج مزايا أخرى: (فارس الياس، ص 27)
- اعتماد الدولة القائدة على القوى الإقليمية لاحتواء القوى الصاعدة،
- إمكانية مراقبة الصراع الدائر على المستوى الإقليمي بين القوى الإقليمية وانتظار الفرصة المواتية للتدخل وتحديد من الطرف الذي ستدعمه.
- من أهم المبررات وراء استخدام هذا النموذج هو عدم قناعة الدولة المهيمنة من فاعلية المؤسسات الدولية في إحلال الاستقرار، وهو ما ينسجم مع الرؤية الأمريكية وبالتحديد إدارة الرئيس دونالد ترامب. فوفقا للتصور الاستراتيجي لهذا الأخير، يعتبر هذا النموذج واحد من أبرز طروحاتها في التعامل مع مكانة التحالفات الاستراتيجية. فدونالد ترامب يرى أن العمل الأحادي هو أكثر قدرة على التأثير من العمل المتعدد الأطراف، وهذا ما ينسجم بشكل كبير مع

أفكار القوميين الجاكسونيين الذي لا يتقون بتعدد الأطراف الدولية ويميلون إلى الانعزالية إلى حد كبير. (فارس حميد ، ص65)

إضافة إلى ارتفاع تكاليف التحالفات التي تربطها مع حلفائها ، دفع الولايات المتحدة لتصدير أعباء الحروب والصراعات إلى الحلفاء. وهو الشيء الملاحظ في مواقف الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب بخصوص تبني نموذج الموازنة عن بعد والقاضي بعدم تورط الولايات المتحدة في صراعات خارج أراضيها طالما لا تتضمن تهديدات مباشرة لها ، انطلاقاً من أولوية المصالح الأمريكية (أمريكا أولاً) ، وترك الأطراف الأخرى (سواء الحلفاء أو حتى الخصوم مثل روسيا في سوريا) يتولون معالجة هذه المشكلات ويتحملون أعباءها. (جلال معوض ، ص12)

تعمل الولايات المتحدة من خلال هذا النموذج على المحافظة على قوتها بينما تتعامل مع تحديات الصين الصاعدة ، كما ستلعب اليابان والهند دورا هاما في هذه الاستراتيجية باعتبارهما قوى كبرى في آسيا. كما يتيح هذا النموذج للولايات المتحدة الاقتصاد في نفقاتها الداخلية والخارجية ، تحويل الأعباء إلى بلدان أخرى ، الحد من المخاطر وتحسين مكانتها العالمية.

على الرغم من المزايا التي يوفرها هذا النموذج إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها: (عبد الوهاب، 2019)

- غياب الإرادة أو القدرة: يفترض هذا النموذج وجود تماثل في المصالح بين واشنطن وحلفائها الإقليميين ، وأن هذه الأخيرة لديها الإرادة والقدرة على الحفاظ على توازن القوى في مناطقها في مواجهة القوة الساعية إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية ، مثل الصين في بحر الصين الجنوبي ، أو روسيا في البحر الأسود وشرق أوروبا.
- إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك ، فحتى إذا تشاركت القوى الإقليمية في نفس المصالح مع واشنطن في مواجهة القوى المهيمنة ، فإنهم قد لا يمتلكون القوة العسكرية اللازمة أو الموارد الكافية لمواجهةها. فعلى سبيل المثال ، لا تقوى

- دول جنوب شرق آسيا المشاطئة لبحر الصين الجنوبي على مواجهة بكين أو عرقلة خططها الرامية إلى السيطرة عليه عبر بناء جزر صناعية فيه.
- التدايعات السلبية لتقليل الدور: يفترض هذا النموذج أنه مع انسحاب واشنطن من الأقاليم الرئيسية، فإن القوى الحليفة لها سوف تسعى للحفاظ على توازن القوى، ومواجهة محاولات القوى الصاعدة الساعية لتحقيق الهيمنة الإقليمية.
- ويتجاهل هذا النموذج حقيقة أن الدول عند مواجهتها دولاً أخرى تهدد أمنها، عادةً ما تختار بين خيارين؛ إما موازنتها سواء بصورة فردية أو من خلال تحالفات جماعية، أو مسايرة مصدر التهديد ومحاولة الدخول في علاقات تعاونية معها، فيما يعرف باسم استراتيجية "الاتباعية" (Bandwagon). وفي حال قررت بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة اتباع الاستراتيجية الثانية، فإن هذا ستترتب عليه تدايعات كارثية على النفوذ الأمريكي في هذا الإقليم.
- التحالف مع القوى الدولية الأخرى: يتجاهل النموذج حقيقة أن الدول الإقليمية تكون لديها خيارات أخرى غير التحالف مع واشنطن وهي التحالف مع قوى دولية بديلة.
  - فعلى سبيل المثال، بعد أن كانت الولايات المتحدة هي الحليف الاستراتيجي والداعم لأمن بعض دول جنوب شرق آسيا، هناك مؤشرات قوية تُبرز سعي الصين للعب دور متصاعد في المنطقة مقابل تراجع الدور الأمريكي.
  - مجمل القول، رغم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج والاستراتيجية ككل، وإدراكا منها لحقيقة أنه عندما تهيمن قوة عظمى على النظام الدولي تنشأ تحالفات مضادة لها، وطبقا لدراسات أجرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية مفادها أن الأحادية الأمريكية ستنتهي بحلول سنة 2020، ومع اقتراب قوى أخرى من قوة الولايات المتحدة، فإن "نموذج التوازن من الخارج" يعد الخيار الأمثل للفترة الحالية الذي سيمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على موقعها النسبي في القرن الحادي والعشرين بشكل أكثر فعالية وكذا التعامل مع مشكلة التحالفات المستجدة، لأن هذا النوع من التوازن يخفف

التكاليف والاعباء الأمنية على الولايات المتحدة ويلقيها على عاتق الحلفاء الاقليميين، وهذا في ظل عدم قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحمل أعباء موازنة السلوك التوازني للقوى الصاعدة وعلى رأسها الصين.

### خاتمة

نخلص في نهاية هذه الدراسة، إلى أن الاستراتيجيين الأمريكيين وفي سبيل تعاملهم ومواجهتهم للسلوك التوازني الذي أظهرته ولا تزال تظهره القوى التعديلية إتجاه الهيمنة الأمريكية على قواعد النظام الدولي و الرفض لهذه السيطرة، طوّروا عدة نماذج للأداء الاستراتيجي الأمريكي تنوعت ما بين نموذج التدخل المباشر (الدفاعي و الهجومي)، التواجد العسكري بمناطق النفوذ، نموذج الاحتواء و الردع، نموذج التحالفات الدولية بحكم تغير البيئة الدولية، الحروب الاستباقية، مروراً بنموذج القوة الذكية الذي يعد مغايراً لسابقه من النماذج لمزاوجته ما بين القوة الصلبة و الناعمة، وصولاً إلى نموذج الموازنة عن بعد و الذي يعد الخيار الأمثل للإدارة الأمريكية للفترة الحالية بتخفيفه للتكاليف والاعباء الأمنية للولايات المتحدة وإقائها على عاتق الحلفاء الاقليميين.

هذا التنوع خلال الفترات الزمنية المختلفة جاء نتيجة تغير أوضاع البيئة الدولية من الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة إلى التعددية المهدة لتلك المكانة، فضلاً عن مشكلة إدارة التحالفات الجديدة على المستوى الإقليمي أو الدولي. وبذلك، مثلت تلك النماذج تكييفاً إستراتيجياً مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية الجديدة حفاظاً على الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وتماشياً وأهداف الاستراتيجية الأمريكية بمختلف مناطق العالم.

وفي الأخير، ورغم تعدد النماذج الرامية في مجموعها إلى الحفاظ على الهيمنة الأمريكية، إلا أنه وحسب ما أوضحه فريد زكريا فإن معضلة تراجع الهيمنة الأمريكية حادة، ولا إستراتيجيات حميدة ولا وقائية ستمنع من ظهور منافسين وما يترتب على ذلك من نهاية غلبة القوة المهيمنة على النظام الدولي.

## قائمة المراجع

- فيروزبادي، محمد بن يعقوب بن محمد. (2008). القاموس المحيط، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
- حميد، علي فارس. (2018). صانعو الاستراتيجيات: مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي، بيروت: دار الراافدين.
- قيسي، محمد وائل. (2017). الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما نموذجا، الرياض: العبيكان.
- منصور، ممدوح محمود مصطفى. (1997). سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- سيد سليم، محمد. (1999). تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع.
- توفيق، حكيم. 2014. مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني الجزائر: أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
- رضاني، مازن إسماعيل. (1978). في التخطيط السياسي الخارجي. مجلة الحقوق. 01، 40-20.
- معوض، علي جلال. (2017). التحالفات غير المستقرة: تعقيدات إدارة العلاقات بين الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي. مجلة اتجاهات الأحداث. 22، 9-19.
- مزهود، عبد المالك. (2001). الاداء بين الكفاءة والفاعلية: مفهوم وتقييم. مجلة العلوم الإنسانية. 01، 85-100.
- داوي، الشيخ. (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث. 07، 217-227.
- قنديل، حنان. (2006). الصين واستمرارية الصعود السلمي. مجلة السياسة الدولية. 183، 45-30.
- عبد الوهاب، شادي. الموازن من الخارج: اتجاه واشنطن لتقليص التزاماتها الأمنية وتداعياته غير المقصودة <https://bit.ly/37bvzim> (تاريخ النصف 2019/11/05)
  - Zakaria, Fareed. (2008). The post-American world, New York, London: W. W. Norton & Company Ltd.
  - Barselay Michael, Campbell Colin. (2003). Preparing for the Future: Strategies Planning in the U.S Air Force, Washington: the Brookings institution.
  - Alastair, Iain Johnston. (2003). Is China a Status Quo Power? International Security, No.4 ,5-56
  - Jeffrey, W. Legro. (2007). What China Will Want: The Future Intentions of a Rising Power, Perspectives on Politics, No. 3.p515-534.
  - J Mearsheimer, Stephen M. Walt. (2016). The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S Grand Strategy. Foreign Affairs, Issue4, p70-83.
  - Christopher, Layne (1997). From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy. International Security, No. 1, pp. 86-124.
  - Simon Steven, Stevenson Jonathon (2015). The End of Pax Americana: Why Washington's Middle East Pullback Makes sense. Foreign Affairs, Issue 6, p2-10.